



الإجابة النموذجية لاختبار السداسي الرابع في مادة نظرية العلاقات الدولية

السؤال الأول: شرح المصطلحات (6ن)

- البنيوية في العلاقات الدولية: مصطلح يُشير إلى الأفكار الماركسية في العلاقات الدولية، ويشمل ذلك الماركسية التقليدية والجديدة (2ن).
- المكاسب النسبية: من إضافات الواقعية البنيوية في العلاقات الدولية، وتعني المكاسب التي تُفضل الدولة الحصول عليها بشكل منفصل، بما يُغنيها عن الدخول في مسارات تعاون متعدد الأطراف (2ن).
- الإمبريالية البنيوية: هي تكرار لبنية النظام الدولي (المركز والأطراف) على المستوى المحلي حيث يتكرر وجود مركز وأطراف على المستوى المحلي، أو على مستوى الدولة ذاتها، حيث يعتبر غالتونغ أن كل دولة تتضمن مركزاً وأطراف، بنفس الصورة المجسدة على المستوى الدولي، حيث تتظاهر جهود المركز على المستويين الوطني والدولي، من أجل خدمة المصالح المشتركة (2ن).

السؤال الثاني: تتأرجح خيارات الدولة في السياسة الدولية بين الهيمنة من جهة والمرض الهولندي من جهة ثانية. حلل وناقش (14ن).

مقدمة

جاءت الواقعية النيوكلاسيكية، من أجل إعادة الاعتبار للافتراضات النظرية للواقعية الكلاسيكية، غير أنها في نفس الوقت حاولت جعلها أكثر ملاءمة مع واقع السياسات الدولية، والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار من طرف المنظور الواقعي سابقاً. وقد كانت الهيمنة كنتيجة حتمية لسياسات القوة، من بين أهم الافتراضات التي تعرضت لإعادة النظر، من خلال تحويلها إلى خيار من خيارات السياسة الخارجية (2ن).

عرض

أبقت الواقعية الكلاسيكية، مفهوم القوة ضمن حالة من العمومية والغموض، ورغم حصافة هذا الموقف نسبياً، إلا أنه كان محل انتقاد من طرف البنيويين وغيرهم من الاتجاهات النظرية. حيث أن إبقاء مفهوم القوة على هذا النحو، قد يتوسع ليشمل كل ما من شأنه، تحقيق التأثير المنتظر في العلاقات الدولية، لكنه في المقابل يفقد قدرته التفسيرية، للسلوك الخارجي للدولة. وفي مقابل ذلك، اعتبر البنيويون أن القوة هي معطى مسبق، أي أن كل الدول تتمتع بالقدر الكافي من القوة لتحقيق غاياتها وأهدافها، وخدمة مصالحها الوطنية. وهو الافتراض الذي يرفضه الواقعيون النيوكلاسيكيون، على اعتبار أن قوة الدولة، خاضعة في المقام الأول لقدرة هذه الأخيرة - أي الدولة - على إدراك القوة الكامنة لديها في المقام الأول، ثم تحويلها إلى قدرات فعلية، قابلة للاستعمال كآلية لتحقيق الأهداف الوطنية، وتوجهات السياسة الخارجية (5ن).

وعليه فإن القوة بمختلف مظاهرها، لا تؤدي إلى خلق الأثر المتوقع منها في التفاعلات الدولية، إلا بعد تحويلها إلى عامل قابل للاستخدام، أي بتعبير آخر تفادي الوقوع في حالة "المرض الهولندي". أي تكرار حالة هولندا في التاريخ الأوروبي، والتي امتلكت القدرات الاقتصادية والعسكرية (الأسطول البحري)، لكنها مع ذلك، لم تمتلك التوجه نحو

بناء دولة إمبريالية، أو بتعبير الواقعية النيوكلاسيكية قوة عظمى. ويُمكن الاستنتاج من ذلك، أن سياسات الهيمنة، أو سياسات القوة بالتعبير الواقعي الكلاسيكي، لا تُعتبر حتميةً في السياسة الدولية، بمجرد اكتساب الدول للقوة الكافية. بل هي خيار في السياسة الخارجية للدول، التي قد تتوجه نحو تبني أنماط مختلفة للسلوك، تمتنع بموجبها عن استغلال القوة الكامنة/الفعلية، من أجل فرض هيمنتها على المستويين الإقليمي والدولي. ومن هذا المنطلق، تُفسر السياسة الخارجية لبعض الدول، التي اختارت حالة "المرض الهولندي"، أي التخلي عن طموحات الهيمنة في العلاقات الدولية (مثل ألمانيا، كندا، اليابان... إلخ)، في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة. في حين صعود قوى عُرِفَتْ تقليدياً، بأنها متوسطة أو من الدرجة الثانية، رغم أنها كانت ذات قدرات أقل (الصين، الهند... إلخ). وهو ما يفسر تعرض الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، لتحدي القوى الصاعدة، التي لجأت إلى صور مختلفة من القوة، خاصة العسكرية والاقتصادية (5).

خاتمة

يُمكن انطلاقاً من ذلك، القول -بتحفظ-، أن الهيمنة ليست حتمية كما توقعها الكلاسيكيون، لكنها ستكون أقرب إلى السياسة المفضلة، لدى الدول التي تلك الحجم الكافي من القوة. إضافةً إلى امتلاك النية، أو التوجه في السياسة الخارجية الوطنية، نحو ممارسة الهيمنة، على المستوى الإقليمي على الأقل، كخطوة استباقية وفق تصور ميرشهايمر، لمنع القوى الأخرى المنافسة، من فرض نفوذها على حدودها، حيث يعتبر في هذا الصدد أن القوى العظمى، دائمة السعي نحو تعظيم قوتها، على حساب بعضها البعض.

بالتوفيق

ر. طارق